

دعوة للمشاركة

أول ندوة دولية حول :  
القانون و حماية المقاوله

تحت عنوان :

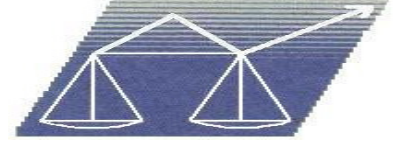
«حماية المقاوله :النمدجة الجديدة لقانون الشركات»

اكادير 18 و 19 ابريل 2014



المنظمون :

- كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية, جامعة ابن زهر اكادير, المغرب



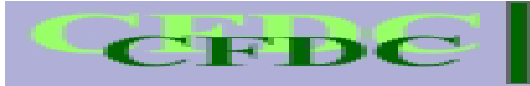
- ماستر 122 " القانون المعق للمقولة " , جامعة دوفين بباريس , فرنسا.



الشركاء :



- مكتب ارنست اند يونغ, الشركة الدولية للمحاماة بباريس



- المركز الفرنسي للقانون المقارن



- جمعية المحاسبين المعتمدين بالمغرب



- هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب

## ■ سياق الندوة :

ظهرت فكرة حكمة المقابلة في الولايات المتحدة الأمريكية في سياق ملكية الأسهم المتناثرة، و قد كان التفكير حولها منصبا في الأول كعلاج للتركيز المفرط للسلطة في يد مسيري الشركات. و كان غرضها الرئيسي هو استعادة العصر الذهبي المفقود للتسيير الحذر من خلال إعادة المساهمين إلى مركز اللعبة. مع مرور الوقت، التركيز الذي كان منصبا على مصلحة المساهمين، انتهى بنوع من استيعاب مفاهيم حكمة المقابلة و قيمة المساهمين. البحث عن تعزيز صلاحيات المساهمين عوض تدريجيا بالسعي إلى الرفع، في اقرب وقت ممكن، من قيمة الأسهم في السوق. حكمة المقابلة تطرح السؤال التقليدي للأهداف المتبعة من طرف الشركة. الجدل ما بين أنصار قيمة المساهمين و المدافعين عن قيمة الأطراف الخارجية تذكر بالخلافات المذهبية القديمة المحيطة بالمصلحة الاجتماعية و الطبيعة التعاقدية أو المؤسساتية للشركة.

على الصعيد العالمي أدى غرس مبادئ حكمة المقابلة إلى فتح المجال لظاهرة التناقص. في مجموعة من الدول، و خاصة أوروبا، استعادة نفوذ و تأثير المساهمين قوبل و جوبه بمنح حقوق منافسة لفائدة الأجراء مع تعزيز كبير لاستقلالية المسيرين الاجتماعيين اتجاه المساهمين. النموذج الفرنسي لحكمة المقابلة تبنى رؤية غير مالية بحتة تستجيب لاعتبارات اجتماعية. على المستوى الأوروبي، المقارنون توافقوا على تبني ازدواجية نماذج قيمة المساهمين و قيمة الأطراف الخارجية.

موجهة في البداية نحو تلبية مصالح الشركاء، بدأت حكمة المقابلة تدريجيا تفتح المجال لفائدة أصحاب المصلحة. كمثال لغرض التوضيح، يمكن أن نسردها الدليل العالمي للممارسات الجيدة لحكمة المقابلة المنشور سنة 2009 من طرف الهيئة الدولية للمحاسبين التي تذكر على أن الحكمة ينبغي أن تهدف إلى خلق وتعظيم قيم المصلحة. حكمة المقابلة تدمج أيضا تدريجيا المسؤولية الاجتماعية التي تم تعريفها من طرف اللجنة الأوروبية في منشور سنة 2011 كمسؤولية المقاولات في مواجهة الآثار التي تمارسها على المجتمع المدني.

تطور حكمة المقابلة لا تخلو من تأثيرات على القانون و الحقوق لاسيما على تقييم المصلحة الاجتماعية. هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المعيار الأساسي لشرعية التصرفات و القرارات الصادرة عن المقابلة. الخطأ في التسيير سيختلف تقييمه حسب ما اذا تم اعتبار المصلحة الاجتماعية كمصلحة مشتركة للشركاء أو بشكل أوسع لجميع أصحاب المصلحة. باعتبارها المعيار القانوني، تعتبر المصلحة الاجتماعية أداة مرجعية للقاعدة المجتمعية اتجاه مختلف الأنظمة المعيارية. هذا المعيار يوجه القاضي إلى الرجوع إلى معايير الوسط الذي يعتزم تنظيمه. طالما ان حكمة المقابلة اختلطت مع السعي لتحقيق قيمة المساهمين، المصلحة الاجتماعية تميل نحو المصلحة الحصرية للشركاء. و مع ذلك، ابتداء من اللحظة التي تشمل فيها حكمة المقابلة الاهتمام بمصلحة أصحاب المصلحة، فان القاضي سيكون أكثر ميلا لتقدير المصلحة الاجتماعية على نطاق واسع.

إدماج التنمية المستدامة في مجال حكمة المقابلة يمكن أن يروج له تعاقديا من قبل الشركاء. عدة فرضيات قد تكون مقدمة. الأولى، و بدون شك الأندر، هو التسجيل القانوني للمسؤولية الاجتماعية بالنظام الأساسي. يمكن للشركاء، مند البداية، خلق شركة التوصية البسيطة ذات قانون أساسي مستوحى مباشرة من النماذج الأمريكية المرنة. اذا كان التسجيل

القانوني للمسؤولية الاجتماعية هو الطريق الأنجع، فإنه يجب معاينة، مع ذلك، أن عدد قليل من الشركات اليوم يعبر هذا الخط.

الالتزام لفائدة التنمية المستدامة يبقى حكرا على حفنة من المساهمين، بالتأكيد الناشطين منهم، و لكن الأقلية. من اجل حث المسيرين على اعتماد و تبني سياسة مسؤولية اجتماعيا، يعتمد الشركاء على مجموعة من الأدوات الموضوعية رهن إشارتهم من طرف القانون المنظم للشركات. من خلال اتفاقية المساهمين، يجوز للأطراف المتعاقدة على سبيل المثال، الالتزام بإيداع، خلال الجمع العام، مقترحات لفائدة المسؤولية الاجتماعية للمقولة. لا ينبغي التقليل من تأثير هذه الاتفاقيات لان أي خرق لواحدة أو أكثر من مقتضياته، يمكن الاحتجاج به من طرف الغير للمطالبة بالتعويض الذي لحقه على أساس المسؤولية التقصيرية. يمكن للمساهمين كذلك، في إطار سياستهم الاستثمارية، اختيار الأسهم و السندات الصادرة عن الشركات التي تحترم بعض القيم. من هذه الممارسة ولد الاستثمار المسؤول اجتماعيا الذي يهدف إلى تحسين الاختيارات الاستثمارية في ميدان توزيع الأصول على أساس معايير مالية مطعمة بمعايير اجتماعية، أخلاقية و بيئية.

الأخذ بعين الاعتبار للتنمية المستدامة في مجال حكمة المقولة ينطوي على تغيير جوهري للمعلومات المقدمة من طرف الشركات. من الآن فصاعد نجد معلومة غير مالية موجهة لإطراف غير محددة، إلى جانب معلومة مالية بحتة موجهة للمساهمين الحاليين و المحتملين. من الواضح أن هذا الاتجاه يحدث، بقوة أكثر أو أقل، حسب ما اذا تعلق الأمر بإبلاغ ذا طبيعة محاسبية أو غير محاسبية أو أخلاقية.

اعتماد الاتحاد الأوروبي لمعايير المحاسبة الدولية، و تبعا لذلك لمفهوم "القيمة العادلة"، كان له تأثير، أو بالأحرى هدف، خفض المحاسبة إلى مجرد ممارسة معلوماتية للأسواق المالية. و مع ذلك، في الطابق، فإن المفاهيم الايجابية للالتزام الضمني و المطالبات المحتملة تساهم في حركة تقنين المسؤولية الاجتماعية للمقولة. الالتزام الضمني يمكن أن ينشأ من السياسة المتبعة من طرف الشركة أو من التزامات عمومية، واضحة بما فيه الكفاية، لخلق توقعات مشروعة لفائدة الغير المعني على حقيقة أن المقولة ستتحمل لمسئولياتها. الشركات التي تطلق أو تعبر عن وعود في مجال المسؤولية الاجتماعية أو البيئية ملزمة بالموازاة مع ذلك تكوين مخصصات مالية كافية.

بالإضافة إلى السجلات المحاسبية، الشركات تتواصل عن طريق تقارير التسيير. بعد أن بقي لفترة طويلة حبيس اعتبارات مالية بحتة، أضحى هذا الأخير مفتوحا، خلال العشر سنوات الأخيرة، على القضايا الاجتماعية و البيئية أخذ ريادة و مطلع التقرير الاجتماعي الحقيقي. دون الخوض في التفاصيل، يكفي أن نستعرض، كمثال للمقارنة، لمقتضيات المادة 102-225-1 من القانون التجاري الفرنسي، التي تفرض على ان تقرير التسيير يجب أن يتضمن معلومات حول الكيفية التي تأخذ بها الشركة بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية و البيئية لأنشطتها و كذا الالتزامات الاجتماعية في التنمية المستدامة و كذا مكافحة التمييز و تعزيز النوع.

و أخيرا، فالمقولة تتواصل بواسطة مجموعة من الدلائل و الموثيق الأخلاقية التي تلتزم من خلالها بتتبع نشاط مسؤول اجتماعيا. هذه الأدوات و غيرها، الغير الملزمة من الناحية القانونية، تطرح تساؤلات من قبل فقهاء القانون. خلال سنوات مضت، لذلك فإن مختلف فروع القانون مطالبة اليوم بتحديد الخطوط العريضة للنظام القانوني لمختلف هذه المعايير التي تدور حولها حكمة المقولة.

## ■ الأهداف العلمية للندوة :

الندوة الولية الأولى المخصصة للقانون و حكمة المقاوله ستكون مناسبة لدراسة الضوابط و التقنيات المتعددة و المتميزة و كذا الآليات , أحيانا الفردية, المتداولة , مند سنوات عديدة خلت , من قبل حكمة المقاوله.

على هذا النحو , ستكون مطلوبة , المساهمات العلمية, لمختلف فروع القانون, التي سينصب تفكيرها حول تحديد هوية و تصنيف المعايير القانونية التي يدور حولها مفهوم حكمة المقاوله.

المساهمات النابعة من تخصصات أخرى مثل الاقتصاد, التدبير او السوسولوجيا , ستكون لها أهمية خاصة من اجل تحديد و تفسير, ولما لا, توقع التحول لمصطلح المصلحة الاجتماعية و تبعاته على الهوية القانونية للمقاوله.

باعتبارها مجال للتبادل , هذه الندوة مفتوحة للاساتذة الباحثين ( قانون, اقتصاد, تدبير, علم الاجتماع) و للمهنيين في مجال القانون ( مستشار قانوني للمقاوله, المحامون, القضاة, الخبراء المحاسبين) و كذا لممثلي المقاولات الخاصة و العامة و بصفة عامة لمختلف الأطراف المهتمة بشؤون المقاوله.

جلسات, موائد مستديرة و ورشات ستمكن من التعبير عن وجهات نظر ليس فقط أكاديمية بل أيضا عملية و مهنية.

الموضوع الرئيسي المختار لهذا الملتقى العلمي الأول هو تأثير حكمة المقاوله على التطور المعاصر لقانون الشركات.

## ■ محاور الندوة :

### المحور الأول: النهج المفاهيمي:

التحول من المصلحة الاجتماعية للمقاوله أو الدفاع عن قيمة المساهمين إلى أصحاب المصلحة.

1. مفاهيم المقاوله والحكمة
2. تحكيم المصالح القائمة
3. الجهات المعنية الداخلية و الخارجية

### المحور الثاني: النهج المؤسسي:

الهيئات المجتمعية للمقاوله

1. المسيرين و المديرين المستقلين
2. اللجان الأخلاقية
- a. لجنة التدقيق

- b. لجنة المكافآت
- c. لجان اختيار المسيرين

### المحور الثالث: النهج الأساسي :

#### تصنيف و تحديد القيمة القانونية لأدوات حكمة المقولة

1. التواصل ألمحاسبتى
  - a. المعايير المحاسبية الدولية
  - b. دور المحاسبين في الوقاية من صعوبات المقولة
2. التواصل الغير ألمحاسبتى
  - a. نحو تقرير الإدارة المستدامة
  - b. التسويق الأخضر
3. التواصل الأخلاقي
  - a. مدونات قواعد السلوك و مدونات حكمة المقولة و التسميات
  - b. من اجل تقرير التنمية المستدامة

### المحور الرابع: النهج العملي :

#### الآثار القانونية لقواعد حكمة المقولة اتجاه الجهات المعنية الداخلية و الخارجية

1. حقوق الأقلية من الشركاء
  - a. الحق في المعلومات
  - b. المشاركة في السياسة الاجتماعية
  - c. الحق في التنبيه
  - d. نشاط المساهمين : الموائيق الخارجة عن القانون الأساسي. مساهمين جدد, مستثمرون مسئولون اجتماعيا..
2. حقوق الأجراء
  - a. الحقوق الأساسية للأجراء و سلطة المشغل
  - b. الأدوات الجديدة للتفاوض الجماعي : الاتفاقيات العابرة للحدود بين المقاولات
  - c. دور المنظمات و المؤسسات التمثيلية للأجراء
3. حقوق الغير

- a. المجموعات الاقتصادية للمقاولات , المقاولات في إطار الشبكات , سلسلة التعاقد من الباطن
- b. دور مؤسسات المجتمع المدني : جمعيات حماية البيئة, جمعيات حماية المستهلكين, منظمات غير حكومية

### المحور الخامس : النهج النهائي :

#### مسائل المقاولات

1. المسؤولية التعاقدية أو المسؤولية التقصيرية
2. المسؤولية الجنائية

### ■ مسطرة تقديم و تقويم المساهمات العلمية :

- المطلوب مساهمات علمية لها علاقة و ارتباط وثيق بإحدى محاور الندوة المشار إليها أعلاه.
- مسطرة تقديم المساهمات العلمية مقيدة بالتعليمات و الضوابط التالية :

### ● ملخص المشاركة العلمية :

- ✓ يجب أن يبين ملخص المساهمة المعبر عن نية المشاركة بوضوح و دقة أفكار النسخة النهائية للمساهمة العلمية. يجب أن يبين, أهداف المقالة, الأسس النظرية, النهج و الأساليب الموظفة, النتائج و المساهمات. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يظهر بوضوح مدى ملائمة مع إحدى محاور الندوة.
- ✓ في شكل ملخص موجز في صفحة واحدة متضمنة على أقصى حد 500 كلمة, حرف 12, time new roman, مع الإشارة إلى عنوان المساهمة, اسم أو أسماء المؤلفين, الصفة, مؤسسة الانتماء, 5 كلمات رئيسية للمساهمة, الإشارة إلى المحور المقابل للمساهمة في محاور الندوة.
- ✓ ترسل المساهمات على الشكل الإلكتروني (Word ou PDF) إلى [cidge2014@gmail.com](mailto:cidge2014@gmail.com) قبل يوم 15 أكتوبر 2013 .
- ✓ سيرسل وصل التوصل عبر البريد الإلكتروني بمجرد التوصل بملخص المساهمة العلمية.
- ✓ بعد فحص المقترحات من طرف اللجنة العلمية سيتم إرسال قرار القبول أو الرفض ابتداء من تاريخ 15 نونبر 2013.

• **المساهمة الكاملة :**

✓ بعد القبول يجب إرسال المساهمة العلمية كاملة وفق الضوابط التالية : 15 صفحة كحد أقصى, الشكل A4, حرف 12, time new roman, عنوان المشاركة, الاسم الكامل للكاتب, الصفة, مؤسسة الانتماء, ملخص الفكرة الرئيسية للمشاركة في 200 كلمة, 5 كلمات رئيسية للمشاركة, الإشارة إلى المحور المقابل للمساهمة في محاور الندوة.

✓ ترسل المساهمات على الشكل الإلكتروني (Word ou PDF) إلى [cidge2014@gmail.com](mailto:cidge2014@gmail.com) قبل يوم 15 يناير 2014 .

✓ سيرسل وصل استلام عبر البريد الإلكتروني بمجرد التوصل بالمساهمة العلمية الكاملة.  
✓ بعد فحص المساهمات من طرف اللجنة العلمية سيتم إرسال قرار القبول أو الرفض ابتداء من تاريخ 15 فبراير 2014.

✓ بعد القبول تبقى المصادقة على المساهمة مشروطة بالتسجيل النهائي في الندوة قبل 28 فبراير 2014, تقديمها من طرف احد الكتاب على الأقل يوم الندوة مع أداء رسوم التسجيل.

• **تقويم المساهمات :**

✓ سيتم تقييم المساهمات من قبل اللجنة العلمية للندوة على أساس المعايير التالية: أهمية الاقتراح استنادا إلى موضوع الندوة والأصالة العلمية, أهمية الموضوع, والإبداع العلمي و وضوح المحتوى.

✓ ضمن مجموع المساهمات العلمية الكاملة التي حظيت بالقبول و تم تقديمها من طرف احد الكتاب على الأقل أثناء الندوة ستعمد اللجنة العلمية إلى تقييم آخر سيتم على أساسه اختيار المساهمات التي ستنتشر في كتاب جماعي خاص بالندوة.

✓ سيتم إرسال برنامج الندوة النهائي لفائدة الأشخاص الذين حظيت مساهماتهم العلمية بالقبول و أكدوا مشاركتهم عن طريق التسجيل.

✓

▪ **التسجيل في الندوة :**

✓ بعد توصل المشارك بقرار قبول المساهمة الكاملة يجب أن يؤكد مشاركته عن طريق التسجيل في الندوة عن طريق رسالة الكترونية إلى [cidge2014@gmail.com](mailto:cidge2014@gmail.com)

▪ **لغات الندوة :**

لغات الندوة هي الفرنسية و العربية و الانكليزية.



▪ **الجدول الزمني للندوة :**

- ✓ 15 أكتوبر 2013: آخر اجل لتقديم ملخص المساهمات
- ✓ 15 نوفمبر 2013: جواب اللجنة العلمية
- ✓ 15 يناير 2014: آخر اجل لتقديم المساهمات الكاملة
- ✓ 15 فبراير 2014: جواب اللجنة العلمية.
- ✓ 28 فبراير 2014: آخر اجل لتأكيد التسجيل.
- ✓ 18 و 19 ابريل 2014 : انعقاد الندوة

▪ **مكان انعقاد الندوة :**

- ✓ ستعقد الندوة بمدينة أكادير (المغرب) الوجهة السياحية المرتبطة بالعديد من المطارات الدولية.

▪ **رسوم التسجيل :**

- ✓ رسوم التسجيل في الندوة محددة في مبلغ 60 اورو. تغطي استراحات الشاي ووجبتان للغداء خلال يومي الندوة. تؤدي هذه الرسوم من قبل المشاركين نقدا في مكان انعقاد الندوة .

▪ **الهيئات المشرفة على الندوة :**

- ✓ **إدارة الندوة :**

▪ **الحسن اساكتي**

✓ **اللجنة العلمية :**

- جاك روبير, رئيس المركز الفرنسي للقانون المقارن, عضو سابق بالمجلس الدستوري الفرنسي, رئيس سابق لجامعة باريس 2 بونتيون اساس ( فرنسا).
- هنري اوليفي, استاذ بجامعة لياج, كاتب عام سابق للفيدرالية الأوروبية للخبراء المحاسبين ( بلجيكا)
- فرانسوا باسكال يني, بجامعة دفين بباريس, مدير ماستر القانون المعمق للمقابلة بجامعة دوفين (فرنسا).
- الحسن اساكتي, استاذ مؤهل في القانون الخاص بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- ستيفان بالبير, محامي شريك بمكتب ارنست اند يونغ بباريس (فرنسا).
- محمد بهناسي, استاذ مؤهل في القانون العام بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب).
- دافيد بوربي, مستشار علمي للجنة القواعد المحاسبية , وزارة العدل لوكسمبورغ, خبير محاسبي (امريكا).
- الحسين ابودرار, عميد كلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- الحسين بلوش , استاذ التعليم العالي في القانون الخاص, كلية الحقوق, جامعة ابن زهر ( اكادير )
- ديدي لاميت, كاتب عام المركز الفرنسي للقانون المقارن (فرنسا).
- محمد منعزل, استاذ مؤهل في القانون الخاص بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- فيرجيني لوفي فر دوتوي, محامية شريكة بمكتب ارنست اند يونغ بباريس(فرنسا).
- إدريس بوزافور , استاذ مؤهل في القانون العام بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)

## ✓ اللجنة التوجيهية :

- فرانسوا باسكال يني, استناد بجامعة باري دوفين بفرنسا, مدير ماستر القانون المعمق للمقولة بجامعة دوفين بباريس , (فرنسا)
- الحسن اساكتي, استناد مؤهل في القانون الخاص بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- ديدي لاميت, كاتب عام المركز الفرنسي للقانون المقارن (فرنسا).
- فيرجيني لوفي فر دوتوي, محامية شريكة بالشركة الدولية للمحاماة ارنيست اند يونغ بباريس(فرنسا).

## ✓ اللجنة التنظيمية :

- الحسن اساكتي, استناد مؤهل في القانون الخاص بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- فرانسوا باسكال يني, جامعة دوفين بباريس, مدير ماستر القانون المعمق للمقولة بجامعة دوفين بباريس (فرنسا).
- الحسين ابودرار, عميد كلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- ستيفان بالبير, محامي مساهم بمكتب ارنست اند يونغ بباريس (فرنسا).
- محمد بهناسي, استناد مؤهل في القانون العام بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب).
- كايتن مغان, جامعة دفين بباريس ( فرنسا).
- إدريس بوزافور , استناد مؤهل في القانون العام بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)
- الحسين بلوش , استناد التعليم العالي في القانون الخاص, كلية الحقوق, جامعة ابن زهر ( اكادير )
- محمد منغل, استناد مؤهل في القانون الخاص بكلية الحقوق, جامعة ابن زهر اكادير (المغرب)

سيكون من دواعي سرور المنظمين الترحيب بكم في ابريل من العام القادم بمدينة اكادير (المغرب)

للحصول على مزيد من المعلومات حول الندوة يرجى الاتصال عبر البريد الإلكتروني التالي:

[h.assakti@gmail.com](mailto:h.assakti@gmail.com)

شكرا لكم على مساهماتكم التي نأمل أن تكون عديدة  
دعوة المشاركة رهن الإشارة بالموقع الإلكتروني للندوة بالعنوان التالي

<http://cidge2014.e-monsite.com>